مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
OPEN ACCESS APC FREE
[ردمد إ-e-ISSN: 2703-2773؛ ردمد و-p-ISSN: 1112-6523]
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025 ص.ص. 47-76

المسائل النحوية لابن جني في كتاب «المحكَمُ والمحيطُ الأعظمُ»

Grammatical Questions of Ibn Jinni in « Al-Muhkam wa Al-Muhit al-A'zam »

دراسة وصفية تحليلية

A Descriptive and Analytical Study

* جميل محمّد جبريل عدوان - Jameel Muhammad Jibreel ADWAN
جامعة الأقصى – غزة، فلسطين
Al-Aqsa University – Gaza, Palestine
البريد الإلكتروني: jamil462285@hotmail.com

اسْتُلِم في: 2024/11/01 قُبِل في: 2025/03/08 نُشِر في: 2025/06/30

الملخص

كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" من أجلّ ما ألف من معاجم اللغة العربية حتى عصر ابن منظور. ألفه ابن سيده امتثالاً لرغبة الأمير الخطير مجاهد العامري. و(المحكم) توأم كتابه (المخصَّص)، حيث إنَّ مادة الكتابين واحدة، جمعها في (المخصص) حسب ترتيب الموضوعات، ورتَّبها في (المحكم) على منوال كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وضمَّنه جهود كل من سبقه من اللغويين، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة، الملخصة الغريبة، المؤثرة لفضلها، والمستراد لمثلها، مع ما أضافه إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه معللة، عربية كانت أو دخيلة. ونثر عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، إلى أشياء اقتضبها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغريبة الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: درس نحوي، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ابن جني، مسائل نحوية، تعليل نحوي.

---

* المؤلف المراسل: جميل محمّد جبريل عدوان

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية / © 2025، المؤلفون. ينشرها: المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
نشر هذا المقال بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية والحافظة للنسب CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

ABSTRACT

The book ''Al-Muhkam wa-l-Muḥīṭ al-Aʿẓam'' is among the most significant Arabic dictionaries composed up to the era of Ibn Manẓūr. It was authored by Ibn Sīda at the request of the influential prince Mujāhid al-ʿĀmirī. Al-Muhkam is the counterpart of his other major work, Al-Mukhaṣṣaṣ, as both share the same linguistic material. The former arranges this content thematically, while the latter follows the lexical order established by Al-Khalīl ibn Aḥmad in Kitāb al-ʿAyn.

In Al-Muhkam, Ibn Sīda incorporated the contributions of earlier linguists and the entire linguistic content found in Sibawayh's book—particularly the well-reasoned and unique examples that are notable for their linguistic elegance and enduring value. He supplemented this with additional morphological patterns not included by Sibawayh, whether native Arabic or borrowed. He further enriched the work with grammatical explanations drawn from later grammarians and with selected quotations from eloquent poetry and rare, authentic speeches.

KEY WORDS: Grammatical lesson, Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'zam, Ibn Sidah, Ibn Jinni, syntactical questions, grammatical explanation.

* Corresponding author: Jameel Muhammad Jibreel ADWAN

Journal of Algerian Academy of the Arabic Language / © 2025 The Authors. Published by Algerian Academy of the Arabic Language, Algeria.
This is an open access article under the CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

- مقدّمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ فإنَّ كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" من أجلّ ما ألف من معاجم اللغة العربية، وقد ضمَّنه مؤلفه جهود كل من سبقه من اللغويين، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه، مع ما أضافه إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه. ونثر عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، إلى أشياء اقتضبها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغريبة الصحيحة. وقد عرض العالم اللغوي ابن جنيّ بعض المسائل النحوية والصرفية التي وردت في هذا الكتاب واهتمّ بها، وقدّم فيها آراءه النحوية والصرفية مع آراء العلماء السابقين المعتبرين، مع تفصيلاتها وشروحها وتعليقاتها.

وقد حاول الباحث استقصاء المسائل النحوية التي اهتمّ بها العالم اللغويّ ابن جنيّ التي وردت في هذا الكتاب؛ فكانت (16) ستَّ عشرة مسألة نحوية، مع ما فيها من تفصيلات وشروح وتعليقات. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فقام بعرض المسائل النحوية التي اهتمّ بها العالم اللغويّ ابن جنيّ التي وردت في هذا الكتاب، ثمَّ شرحها وتحليلها وذكر آراء العلماء فيها، ثم الخلوص بالرأي الراجح في المسألة.

1. التعريف بكتاب المحكم والمحيط الأعظم

كتاب المحكم والمحيط الأعظم (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.36؛ الهابط، د.ت، ص.116) من أجلِّ ما ألّف من معاجم اللغة العربية، وهو مِن مَعاجِمِ القَرْنِ الخامسِ الهِجريّ. ومُؤلِّفُه أشْهَرُ عُلَماءِ اللُّغةِ في الأنْدَلُسِ في هذا القَرْنِ، وهو عليّ بن إسماعيل ابن سيده أبو الحسن[1] (الزركلي، الأعلام، 2002، ج.4، ص.263). جمَع في معجمه ما تَفرَّق مِنَ المَوادِّ اللُّغويَّةِ في الكُتُبِ والرَّسائِلِ، وجعَلها في كِتابٍ واحِدٍ حتَّى يسهلَ البَحْثُ فيه، فجعَله مُهذَّبَ الفُصولِ مُرتَّبَ الفُروعِ، معَ السَّلامةِ مِنَ التَّكرارِ والمُحافَظةِ على جَمْعِ المَعاني الكَثيرةِ في الألْفاظِ اليَسيرةِ. كما رتَّب مُعجَمَه ترْتيبًا صوتيًّا، ثمَّ جمَع المادَّةَ ورتَّبها حسَبَ نِظامِ التَّقْليباتِ والأبْنِيةِ؛ فجاء تَرْتيبُه على هذا النَّحْوِ: الثُّنائيُّ المُضعَّفُ الصَّحيحُ، ثمّ الثُّلاثيُّ الصَّحيحُ، ثمّ الثُّنائيُّ المُضعَّفُ المُعتَلُّ، ثمّ الثُّلاثيُّ المُضعَّفُ المُعتَلُّ، ثمّ الثُّلاثيُّ اللَّفيفُ، ثمّ الرُّباعيُّ، ثمّ الخُماسيُّ، ثمّ زاد بابًا آخَرَ سمَّاه بالسُّداسيِّ ذكَره في مَواضِعَ قَليلةٍ، ثمّ زاد بابًا سمَّاه بالمُلْحَقِ بالسُّداسيِّ وضَع فيه ألْفاظًا أعْجَميَّةً وأسْماءَ أصْواتٍ، كما ضمَّنَ كِتابَه هذا كثيرًا مِن كُتُبِ اللُّغةِ وتَفاسيرِ القُرْآنِ، وشُروحِ الحَديثِ، والنَّوادِرِ، وكُتُبِ النَّحْو (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.37).

وقد تميَّز الكتاب بالتَّنْظيمِ الدَّاخِليِّ للمَادَّةِ الَّتي يُورِدُها، فيُقدِّمُ المُجرَّدَ على المَزيدِ، والمُفرَدَ على الجَمْعِ، وجَمْعَ القِلَّةِ على جَمْعِ الكَثْرَةِ، ويَأتي بالماضي ثمَّ المُضارِعِ ثمَّ المَصدَرِ ثمَّ الصِّفةِ، كما الْتزمَ الاخْتِصارَ في شَرْحِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ بعِبارةٍ مُوجَزةٍ معَ الوَفاءِ بالمَعْنى، وجَمَعَ الأقْوالَ في تَفْسيرِ اللَّفظِ الواحِدِ، واشْتَملَ على كَثيرٍ مِنَ الأحْكامِ النَّحْويَّةِ والصَّرفيَّةِ، وعنيَ قَليلاً باللُّغاتِ والأعْلامِ والرِّوايات (نصار، 1988، ج.1، ص.288).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

وقد أُخذ على الكتاب إخْلالُه بالمَنهَجِ الَّذي الْتَزمه على نفْسِه في مُقدِّمتِه؛ فهو مُعجَمٌ أكْثَرُ مِن غيرِه انْتِظامًا، ولكنَّه لا يَصِلُ إلى الدَّرَجةِ الَّتي ادَّعاها في مُقدِّمتِه. وكذلك وُقوعُه في التَّصْحيفِ في الشَّكْلِ والنَّقْطِ في بعضِ المَواضِعِ. وعَدَمُ التَّحقُّقِ فيما يَأخُذُ مِن غيرِه أحْيانًا فيَقعُ في الخَطَأِ. كما أنه لم يُعْنَ بمُراجَعةِ الشَّاهِدِ القُرآنيّ، فيَجيءُ ناقِصَ الحُروفِ في بعضِ المَواضِعِ. وكذلك ذِكْرُ أبْنِيةٍ لم تَرِدْ في اللُّغةِ. كما خالَفَ مَنهَجَه؛ إذ لم يَلْتزِمْ في بعضِ المَواضِعِ تَقْديمَ المُجرَّدِ على المَزيدِ، والمُفرَدِ على الجَمْعِ (نصار، 1988، ج.1، ص.299).

2. التعريف بابن جنيّ

هو اللغويُّ والنحويُّ عُثمانُ بنُ جِنّي الموصليّ، يُكنَّى بأبي الفتح ويُلقَّب بابن جنّي، وُلِد في العامِ ثلاثمئةٍ وواحدٍ وعشرين للهجرةِ، وقِيل: بعدَ ذلك بعامٍ. كرَّسَ ابن جنّي حياتَه لطلبِ العِلم والاستماعِ إلى الشيوخِ، والعلماءِ؛ فأتقنَ علومَ النحو والأدبِ والتصريفِ، ووضعَ في ذلك العديدَ من الكُتُبِ والمُؤلَّفاتِ، كما أنّه تميّزَ بشخصيّةٍ علميّةٍ رائعةٍ، وكان بارزًا مُتفرّدًا بإنجازاتِه وأمانتِه العلميّة، فكان يأتي بما لم يسبقه إليه أحد، ويُذكَر أنّه قضى سنواتِ حياتِه الأخيرةِ في بغدادَ إلى أن تُوفِّيَ (النصيح، 2000، ص.ص103–117).

وقد نشَأَ ابنُ جِنّي في مدينةِ الموصل، وعاشَ طفولتَه وسنواتِ تعليمِه الأولى فيها، فحضرَ حلقاتِ التعليم، والدروسَ على يدِ شيوخِ المنطقةِ، وأبدى اهتمامَه بالدراساتِ النحويّة والصرفيّة، فتمكّن من دراستها حتى بلغَ قَدْرًا من المعرفةِ يسمحُ له بالتدريسِ وإنشاء حلقاتِ التعليمِ في ما يتعلَّق بمسائلِ الصَّرفِ، وكان عُمرُه حينها سبعَ عشرةَ سنةً، والتقى بالشيخِ أبي عليّ الفارسيّ فأصبحَ تلميذًا له، ولازمَه نحوَ أربعين سنةً حتى أصبحَ من ورثةِ عِلمِه، كما أنّه تنقَّلَ معه أينما حلَّ وارتحلَ، وبعد ذلك لازمَ الشاعرَ الشهيرَ المُتنبّي، ورافقَه إلى الكوفةِ، ثمّ انتقل إلى شيراز، وعمِلَ هناك في بلاطِ الحاكمِ البُويهيّ، وتوطَّدت علاقتُه بأفرادِ البلاط (دائرة المعارف العالمية، د.ت، ج.8، ص.ص533–534).

وضعَ ابنُ جِنّي قبلَ وفاتِه العديدَ من المُؤلَّفات والشُّروحِ، وأهمُّها: كتابُ الخصائص، وكتابُ سِرّ الصناعة، وتفسيرُ تصريف المازنيّ، وكتابُ تعاقُب العربيّة، وشرحُ المقصور والممدود لابن السكيت، وشرحُ ديوان المُتنبّي الصغير، ومُختصَرُ العروض والقوافي، والمُقتضَبُ، واللُّمعُ في العربيّة، وكتابُ البُشرى والظَّفر، وكتابُ مُقدَّسات أبواب التصريف، وكتابُ المُنصِف، وكتابُ شرح الكافي في القوافي، وكتابُ الفصل بين الكلام الخاصّ والكلام العامّ، وكتابُ الوقف والابتداء (عبد العزيز محمد، 2012، ص.ص1915–1916). وقد توفي ببغداد في خلافة القادر، وتحديدًا يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة (392هـ)، رحل عن دنيا الناس تاركًا مؤلفاته وذخائره العلمية تتحدث عنه، وتحييه بينهم من جديد.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

3. المسائل النَّحويَّة في كتاب المحكم والمحيط الأعظم

ذكر ابن جنيّ ستَّ عشرة مسألة نحوية في الكتاب، مستشهدًا بآراء العلماء السابقين المعتبرين في هذه المسائل، ثم انفرد بآرائه الخاصة بها. وتمّ ترتيب هذه المسائل حسب ورودها في الكتاب، وهي:

1.3. انتصاب الحال على إضمار الفعل

قال سيبويه: "وَذلكَ قَولُكَ: أَخَذتُه بدرهمٍ فصَاعدًا، وأخذتُه بدرهمٍ فزائدًا، حذفوا الْفِعْل لِكَثْرَة استعمالهم إِيَّاه، وَلِأَنَّهُم أمنُوا أَن يكون على الْبَاء، لِأَنَّك لَو قلت: أَخَذته بصاعِد؛ كَانَ قبيحًا، لِأَنَّهُ صفة، وَلَا تكون فِي مَوضِع الِاسْم، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخَذته بدرهم، فَزَاد الثّمن صاعِدًا، أَو فَذهب صاعِدًا، وَلَا يجوز أَن تَقول: وصاعدًا، لِأَنَّك لَا تُرِيدُ أَن تخبر أَن الدِّرْهَم مَعَ صاعدٍ ثمنٌ لشَيْء، كَقَوْلِك: بدرهم وَزِيَادَة، وَلَكِنَّك أخْبرت بِأَدْنَى الثّمن، فَجَعَلته أَولاً، ثمَّ قروت شَيْئًا بعد شَيْء، لأثمان شَتَّى. قَالَ: وَلم يرد فِيهَا هَذَا الْمَعْنى، وَلم يلْزم الْوَاو لشيئين أَن يكون أَحدهمَا بعد الآخر، وصاعدٌ: بدل من زَاد وَيزِيد، وَثمّ مثل الْفَاء، إِلَّا أَن الْفَاء أَكثر فِي كَلَامهم" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.291).

وقد وافق ابْن جنّيّ (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.1، ص.423). سيبويه في هذه المسألة بقوله: "وصاعدًا: حَال مُؤَكدَة، أَلا ترى أَن تَقْدِيره: فَزَاد الثّمن صاعدًا، وَمَعْلُوم أَنه إِذا زَاد الثّمن، لم يكن إِلَّا صاعدًا. غير أَن للْحَال هُنَا مزية؛ لِأَن (صاعدًا) نَاب فِي اللَّفْظ عَن الْفِعْل الَّذِي هُوَ (زَاد) (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.270). وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

... ... والحذف أيضًا قد يرى ملتزما

إلى مثل قولهم: أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا، التقدير: فذهبَ الثمنُ صاعدًا" (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.2، ص.765). وقد زاد الورّاق تفصيلاً في المسألة بقَوْله: "(أَخَذتُه بدرهمٍ فَصَاعِدًا)، فَمَعْنَى هَذَا الْكَلَام: أَنَّك أَشرت إِلَى عدل مَتَاع وَقع سعر ثوب مِنْهُ بدرهم، ثمَّ غلا السّعر فَزَاد على الدِّرْهَم، فَيكون التَّقْدِير: أَخَذته بدرهم فَزَاد الثّمن صاعدًا، وَنصب (صاعدًا) على الْحَال، وَالْعَامِل فِيهِ (زَاد)، وَلَا يجوز أَن تجْعَل بدل (الْفَاء) الْوَاو، كَمَا تَقول: (أَخَذته وَزِيَادَة)، لِأَن قَوْلهم: (أَخَذته بدرهم وَزِيَادَة) أَنَّهَا إِخْبَار عَن شَيْء وَاحِد وَقع ثمنه الدِّرْهَم مَعَ زِيَادَة، وَأما "أَخَذتُه بدرهمٍ فَصَاعِدًا"؛ فلست تُرِيدُ أَن تجْعَل (صاعدًا) مَعَ الدِّرْهَم ثمنًا لشَيْء وَاحِد، وَإِنَّمَا الدِّرْهَم كَانَ ثمنًا لبَعضِ الْجُمْلَة، ثمَّ زَاد السّعر، وَإِذا كَانَ كَذَلِك صَار إِدْخَال الْوَاو يبطل هَذَا الْمَعْنى، وَلَو جِئْت بـ(ثمَّ) فِي مَوضِع الْحَال، لجَاز ذَلِك، إِلَّا أَن الْفَاء أحسن، وَإِنَّمَا كَانَت الْفَاء أحسن للاستئناف الَّذِي فِي معنى دُخُولها هُنَا (الورّاق، علل النّحو، 1999، ص.ص375–376)، وهو ما أكدّه الزمخشري بقوله: "أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا، أو بدرهمٍ فزائدًا، أي: فذهب الثمنُ صاعدًا أو زائدًا" (الزمخشري، المفصَّل، 1993، ص.93).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

2.3. الاسمان اللذان يُجعلان اسمًا واحدًا

ورد في كتاب المحكم والمحيط الأعظم كلمتان في هذا الموضوع:

أ. مَعْدِي كرب: وهي اسْم مركب، ومن الْعَرَب من يَجْعَل إعرابه فِي آخِره، وَمِنْهُم من يضيف مَعْدِي إِلَى كرب. قَالَ ابْن جني: معدي كرب فِي من رَكَّبه وَلم يضف صَدره إِلَى عَجزه؛ يكْتب مُتَّصِلاً، فَإِذا كَانَ يكْتب كَذَلِك مَعَ كَونه اسْمًا، وَمن حكم الْأَسْمَاء أَن تفرد وَلَا توصل بغَيْرهَا؛ لقوَّتها وتمكُّنها فِي الْوَضع. والأول منهما مفتوح، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وهو مشبه بما فيه الهاء، لأن ما قبله مفتوحٌ، كما أن ما قبل الياء مفتوح، وهو مضموم إلى ما قبله، كما ضمت الهاء إلى ما قبلها، نحو: حضرموت، وبعلبكَ، ورام هُرمز، ومارسَرْجِس، ومنهم من يضيف ويصرف، ومنهم من يضيف ولا يصرف، ويجعل كَرِبَ في "معدي كرب" مؤنثًا (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.41)، ومنهم من يقول: "معديكرب؛ يجعله اسمًا واحدًا"[2] (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.2، ص.50)، إلا أنهم لا يفتحون الياء، ويتركونها ساكنةً، يجعلونها بمنزلة الياء في (دردبيس)[3] (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ج.6، ص.81)، "وكذلك إذا أضافوا، يقولون: رأيت معدي كرب، يلزمون الياء الإسكان؛ استثقالًا للحركةِ فيها" (ابن السّراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.ص92–96).

ذكر الوراق لهذه الْأَسْمَاء وَجْهَين: "الأول: إِن شِئْت جعلت الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الثَّانِي، فبنيت الاسم الأول على الْفَتْح، إِلَّا أَن يكون فِي آخِره يَاء، فتبنيه على السّكُون، نَحْو: معدي كرب. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تضيف، وَتجْعَل الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الأول، وبعض الْعَرَب يصرف كربًا في (معدي كرب)، وَبَعْضهمْ لَا يصرفهُ، فَمن صرف؛ فَلِأَن لَفظه لفظ مُذَكّر، فَحَمله على أصل الْأَسْمَاء من الصّرْف، وَمِنْهُم من لَا يصرف؛ لِأَنَّهُ اعْتقد فِي (كرب) أَنه مؤنث (الورّاق، علل النّحو، 1999، ص.ص465–466):

وَهَكَذَا الِاسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبا

وذهب آخرون إلى أنه لا ينصرف معرفة؛ لاجتماع فرعيّة المعنى بالعلَميّة، وفرعيّة اللّفظ بالتّركيب. والمُراد بتركيب المزْج: أن يجعل الاسمين اسمًا واحدًا، لا بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنزّل عجزه من الصّدر بمنزلة تاء التّأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصّدر، إلاّ إذا كان معتلاً؛ فإنّه يسكّن، نحو: (معدي كرِب)؛ لأنّ ثقل التّركيب أشدّ من ثقل التّأنيث؛ فناسَب أن يختصّ بمزيد التّخفيف؛ فسكّنوا منه ما كان معتلاً. وقد يُضاف صدر المركّب إلى عجزه؛ فيعربان: يعرب صدُره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجرّ للإضافة.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

ومن العرب مَن يقول: (هذا معدِ يكربَ)، و(رأيت معدِ يكربَ)، و(مررتُ بمعدِ يكربَ) يمنعه من الصّرف؛ لأنّه عنده مؤنّث (ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 2004، ج.2، ص.ص768–770؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.3، ص.1457؛ المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.4، ص.138؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1980، ج.1، ص.125؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1998، ج.3، ص.ص151–152؛ الوقّاد، شرح التصريح على التوضيح، 2000، ج.1، ص.130؛ حسن.ع، 2013، ج.1، ص.ص314–315).

ب. حَضْرَمَوْتُ: وهي اسْم بلد، ولغة هُذَيْل: حَضْرَمُوتُ. قَالَ ابْن جني: "فِيهِ عِنْدِي قَولَانِ: أَحدهمَا أنه لما كَانَ علمًا ومركبًا؛ دخله تَغْيِير الفتحة إِلَى الضمة، كأشياء تجوز فِي الْأَعْلَام مُخْتَصَّة بهَا، كموهب وتهلل، وَالْآخر أَن يكون لما رأى الاسمين قد ركبا مَعًا وجريا مجْرى الشّبَه، تمَّم الشّبَه بَينهمَا؛ فضم الْمِيم ليصير حَضْرَمُوت على وزن عَضْرَفُوطٍ[4] (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ج.7، ص.351)، فَإِذا فعل هَذَا، ذهب فِي ترك صرفه إِلَى التَّعْرِيف والتأنيث للبلدة (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.124).

3.3. جواب القَسَم

تقول الْعرب فِي القَسَمِ: لَعَمْرِي، ولَعَمْرُك، يرفعونه بِالِابْتِدَاء ويضمرون الْخَبَر، كَأَنَّه قَال: لَعَمْرُكَ قسمي أَو يَمِيني أَو مَا أَحْلف بِهِ. قَالَ ابْن جني: "وَمِمَّا يُجِيزهُ الْقيَاس غير أَن لم يرد بِهِ الِاسْتِعْمَال خبر الْعُمر من قَوْلهم: لَعَمْرُك لأقومنَّ، فَهَذَا مبتدأ مَحْذُوف الْخَبَر، وَأَصله لَو أُظهر خَبره: لَعَمْرُك مَا أُقسم بِهِ، فَصَارَ طول الْكَلَام بِجَوَاب الْقسم عوضًا من الْخَبَر، وَقيل: العَمْرُ هَاهُنَا: الدَّين، وأيًّا كَانَ فإنَّه لَا يسْتَعْمل فِي الْقسم إِلَّا مَفْتُوحًا، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحِجْر: 27]، لم يقْرَأ إِلَّا بِالْفَتْح" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.148): "وَقد عقدت الْعَرَب جملَة الْقسم من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، كَمَا عقدتهما من الْفِعْل وَالْفَاعِل، فَقَالَت: لعمرك لأقومنَّ، ولأيمن الله لأذهبنَّ، فـ(عمرك): مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف، وَالتَّقْدِير: لعمرك مَا أَحْلف بِهِ، وقولك: (لأقومن): جَوَاب الْقسم، وَلَيْسَ بِخَبَر الْمُبْتَدَأ، وَلَكِن صَار طول الْكَلَام بِجَوَاب الْقسم عوضًا من خبر الْمُبْتَدَأ" (ابن جنّي، اللمع في العربية، د.ت، ص.ص186–187).

وَقد حذف الْقسم وأقيمت الْجُمْلَة من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وَالْفِعْل وَالْفَاعِل مقَامه، فَالْأولى كَقَوْلِك: لعمرك لأقومنَّ، فـ(عمرك) مُبْتَدأ، وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: لعمرك قسمي، وَحذف لطول الْكَلَام، وأنَّه مَعْلُوم، وَعين (عَمْرك) مفتوحةٌ فِي الْقسم لَا غير، وَيجوز ضمُّها فِي غَيره، واختاروا الفتحة لكثرته ولطول الْكَلَام، فإنْ حذفت اللَّام نصبت (عَمْرَك) على فعل مَحْذُوف، ونصبت اسم الله. وَفِيه وَجْهَان: أحدُهما أنَّ التَّقْدِير: أَسأَلك بتعميرك اللهَ، أَي: باعتقادك بقاءَ الله، فـ(تعميرك) مفعول ثَانٍ، و(الله) مَنْصُوب بِالْمَصْدَرِ. وَالثَّانِي: أَن يَكُونَا مفعولين، أَي: أسأَل الله تعميرك. وأمَّا الْجُمْلَة الفعلية فكقولك:

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

يَمِين الله، فَإِن نصبت كَانَ التَّقْدِير: ألزمك وَالْتزم يَمِين الله، وَإِن رفعت كَانَ التَّقْدِير: يَمِين الله لَازِمَة لي أَو لَك (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، ج.1، ص.ص377–378؛ ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 2004، ج.1، ص.304).

4.3. أسماء الأفعال

- عَلَيْكَ: "من أَسمَاء الفِعْل المغرى بِهِ. تَقول: عَلَيْك زيدًا، أَي: خُذْهُ، وَعَلَيْك بزيدٍ كَذَلِك. وَفسّر ثَعْلَب معنى قَوْله: عَلَيْك بزيد فَقَالَ: لم يَجِئ بِالْفِعْلِ وَجَاء بِالصّفةِ، فَصَارَت كالكناية عَن الْفِعْل، فكأنك إِذا قلت: عَلَيْك بزيد؛ قلت: افْعَل بزيد، فاستغنى عَنهُ مثل مَا اسْتغنى عَن: ضربت زيدًا، بِأَن تَقول: فعلت بِهِ. قَالَ ابْن جني: لَيْسَ زيدًا من قَوْلهم: عَلَيْك زيدًا؛ مَنْصُوبًا بـ(خذْ) الَّذِي دلّت عَلَيْهِ "عَلَيْك"، إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوب بِنَفس (عَلَيْك)، من حَيْثُ كَانَ اسْمًا لفعل مُتَعَدٍّ؛ فـ(عليك): بمعنى الزمْ، ويتعدّى بنفسه، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائِـدَة: 105]، وبالباء تقول: "عليكَ بزيدٍ". وهو لازم عند البصريين"26 (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.ص244–245؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.1، ص.284)، "وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدّى، فتقول: (إليك زيدًا)، أي: أمسك زيدًا، وكذاك بمعنى: أمسك" (المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.3، ص.1164). "فَإِن سَأَلَ سَائل عَن اختلافها؛ قيل: هي بِمَنْزِلَة الْأَفْعَال الَّتِي مِنْهَا مَا يتَعَدَّى، وَمِنْهَا مَا لا يتَعَدَّى، وَمِنْهَا مَا يتَعَدَّى إِلَى مفعولين" (المبرد، المقتضب، 1994، ج.3، ص.205).

واسم الفعل ضربان: أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك؛ ك "شتان، وصه، ووي". والثاني: ما نقل من غيره إليه؛ وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور؛ نحو: "عليك" بمعنى الزم؛ ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؛ أي: الزموا، أو منقول من مصدر؛ فـ"عليكم": اسم فعل، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، و"أنفسكم": مفعول به على حذف مضاف، أي: الزموا شأنَ أنفسكم" (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2008، ج.4، ص.ص82–84؛ الوقّاد، شرح التصريح على التوضيح، 2000، ج.2، ص.286؛ الصبان، حاشية الصبّان، 1997، ج.3، ص.ص25، 116؛ الراجحي، 1999، ص.62). "وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ بالرفع، على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم، وقال ابن هشام: الصواب أن (أنفسكم) مبتدأ على حذف مضاف، وعليكم خبره، أي: عليكم شأن أنفسكم. و(عليك بي): بمعنى استمسك بي، و"عليك" له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون، بخلاف فعل التعجب، فإنه ليس له حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون، مع أن (عليك) مطلقًا بمعنى الزم، إلا أنه قد يضمن معنى استمسك؛ فيتعدّى بالباء (الصبان، حاشية الصبّان، 1997، ج.3، ص.ص25، 116).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

5.3. إعراب (ساق حرّ)

سَاق حُرٍّ: "الذّكر من القمارى، يَضْحَكُ أيْضًا، وسُمِّيَ بصِياحِه ساق حر، وَلَا تأنيثَ لَهُ وَلَا جَمْعَ" (الزّبيدي، تاج العروس، 1984، ج.25، ص.473). قَالَ حميد بن ثور الهلالي[5] (جرادات، 2008):

وَمَا هاجَ هَذَا الشَّوقَ إِلَّا حَمامَة دَعَتْ ساقَ حُرٍّ تَرْحَةٍ وتَرَنُّما

وبناه صَخْر الغي، "فَجعل الاسمين اسْمًا وَاحِدًا. وَقيل: إِنَّمَا ذكر القماري سَاق حُرٍّ لصوته، كَأَنَّهُ يَقُول: سَاق حُرْ، سَاق حُرْ، لِأَن الْأَصْوَات مَبْنِيَّة، وَلذَلِك بنوا من الْأَسْمَاء مَا ضارعها، وَقَالَ الْأَصْمَعِيّ: ظنّ أَن سَاق حُرَّ وَلَدهَا، وَإِنَّمَا هُوَ صَوتهَا[6] (الزركلي، الأعلام، 2002، ج.3، ص.201). قَالَ ابْن جني: "يشْهد عِنْدِي بِصِحَّة قَول الْأَصْمَعِي أنه لم يعرب، وَلَو أعرب لصرف سَاق حُرَّ، فَقَالَ: سَاق حُرٍّ إِن كَانَ مُضَافًا، أَو سَاق حُرًّا إِن كَانَ مركبًا، فيصرفه لِأَنَّهُ نكرَة، فَتَركه إعرابه يدل على أنه حكى الصَّوْت بِعَيْنِه وَهُوَ صياحه: سَاق حُرَّ، سَاق حُرَّ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.2، ص.522؛ ابن سيده، المخصص، 1996، ج.2، ص.349).

6.3. الخفض بالجوار

قَالَ أَبُو كَبِير الْهُذلِيّ يصف قومًا (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987، ج.2، ص.1023؛ الهلالي، الديوان، 1995، ج.2، ص.90؛ أبو عبيد البكري، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، 1971، ص.46؛ ابن قتيبة، المعاني الكبير في أبيات المعاني، 1949، ج.1، ص.521):

سُجَرَاءَ نَفْسِي غيرَ جمْعِ أُشابَةٍ حُشُدًا وَلَا هُلْكِ المفارِشِ عُزَّلِ[7]

قَالَ ابْن جنّيّ: "رُوي: حُشُد، بِالنّصب وَالرَّفْع والجرّ، أما النصب فعلى الْبَدَل من غير، وَأما الرّفْع فعلى أنَّه خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، وَأما الْجَرّ فعلى جوَار أشابة، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَة وَصفًا لَهَا، وَلكنه للجوار، نَحْو قَول الْعَرَب: هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.102).

وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ"، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسمٍ واحدٍ. ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ، إنَّما لك الحَبُّ" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.436)، وقد أثبت الْجُمْهُور من الْبَصرِيين والكوفيين الْجَرّ بالمجاورة للمجرور فِي نعت كَقَوْلِهِم: هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ. وَأنْكرهُ مُطلقًا السيرافي وَابْن جني (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.896)، وَقَالَ الأول: "الأَصْل: "هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ الْجُحرُ مِنْهُ"، كمررت بِرَجُلٍ حسنٍ الْوَجْهُ مِنْهُ، ثمَّ حذف الضَّمِير للْعلم بِهِ، ثمَّ

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

أضمر الْجُحر فَصَارَ (خربٍ)، وهي نعت لـ(ضبٍّ)، حذفت بقيته، وحول الإسناد إلى ضمير الضبّ، وخفض الجحر، كما تقول: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ"، بالإضافة، والأصل: "حسنٍ الوجهُ منهُ"، ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، وهو تأويل فيه تكلُّفٌ بيّنٌ" (ضيف، د.ت، ص.148). وَقَالَ ابن جنّيّ: "أَصله: "خربٍ جُحْرُهُ"، نَحْو: "حَسنٍ وَجهُهُ"، ثمَّ نقل الضَّمِير فَصَارَ: "خربٍ الْجُحرُ"، ثمَّ حذف، وردّ بِأَن إبراز الضَّمِير حِينَئِذٍ وَاجِب للإلباس، وَبِأَن مَعْمُول هَذِه الصّفة لضعفها لَا يتَصَرَّف فِيه بالحذف، وهو تأويل بعيد". (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.1، ص.192). وقال عنه ابن مضاء: "هذا القول قَبيح، لأنه عيٌّ من القول، تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزًا فصيحًا، فلما كان أصله هكذا، ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم؛ بَعُدَ" (ابن مضاء القرطبي، الردّ على النُّحاة، 1979، ص.ص77–78).

وقصره الفرّاء على السماع، وَمنع الْقيَاس على مَا جَاءَ مِنْهُ (السّيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.ص535–536؛ المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج.1، ص.275؛ ابن هشام، شرح قطر النَّدى، 1383هـ، ص.286؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.894). ويرى الأنباري أن هذا الرأي محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.2، ص.ص494–503؛ ابن هشام، شذور الذهب، 2001، ص.ص427–428). وعلّل ذلك بأن للقرب والجوار أثرًا حملهم حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضبّ لا يوصف بالخراب الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.1، ص.77).

وذهب عباس حسن إلى أنه يجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقًا، أما الداعي لاتخاذه سببًا للجرّ عند القائلين به؛ فوروده في أمثلة قليلة، وبعضها خطأ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب قد اشتملت على جرّ الاسم من غير سبب ظاهر لجرّه، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"؛ بجرّ كلمة: "خربٍ" مع أنها صفة لكلمة: "جحرُ"، ولا تصلح صفة لكلمة: "ضبٍّ"؛ لأن الضبّ لا يوصف بأنه خرب (حسن.ع، 2013، ج.2، ص.432).

7.3. الممنوع من الصَّرف

سُبحانَ اللهِ: تَنْزِيهًا لله من الصاحبة وَالْولد، وتبرئةً من السوء. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "زعم أَبُو الْخطاب أَن سُبْحَانَ الله كَقَوْلِك: بَرَاءَة الله. وَزعم أَن مثل ذَلِك قَول الْأَعْشَى يذكر عَلْقَمَة بن علاثة (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.7، ص.246):

أقولُ لمّا جَاءَنِي فخرُه سبحانَ مِن علقمةَ الفاخِرِ[8]

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

أَي: بَرَاءَة مِنْهُ. وَبِهَذَا استدل على أَن (سُبْحَانَ) معرفَة، إِذْ لَو كَانَ نكرَة لانصرف. قَالَ: وَجَاء فِي الشّعْر (سُبْحَانَ) منونةً نكرَة، قَالَ (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.3، ص.389):

سُبْحانَه ثمَّ سُبْحانًا نعوذُ بِهِ وقَبلَنا سبَّحَ الجوديُّ والجَمَدُ[9]

قَالَ ابْن جني: "سُبْحَانَ، اسْم علم لِمَعْنى الْبَرَاءَة والتنزيه، بِمَنْزِلَة عُثْمَان وحمران، اجْتمع فِي (سُبْحَانَ) التَّعْرِيف وَالْألف وَالنُّون، وَكِلَاهُمَا عِلّة تمنع من الصّرْف" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.3، ص.211). 48: وَمذهب سِيبَوَيْهِ أَن (سُبْحَانَ) علم للتسبيح، مَمْنُوع الصّرْف، وَقيل: هُوَ مَبْنِيٌّ، لِأَنَّهُ لَا يتَصَرَّف، وَلَا ينْتَقل عَن هَذَا الْموضع؛ فَأشبه الْحَرْف (السّيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.ص114–116). وهو علم جنس[10] (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2008، ج.1، ص.138)، يمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في "أسامة"، و"ثعالة"، ووزن الفعل في "بنات أوبر"، و"ابن آوى"، والزيادة في "سبحان" علم التسبيح، و"كيسان" علم على الغدر، وَلَيْسَ مصدرًا لـ(سبَّح)، بل (سبَّح) مُشْتَقّ مِنْهُ، كاشتقاق (حاشيت) من (حاشي)، و(لويت) من (لَوْلَا)، و(صهصهت)، و(أففت)، و(سوفت)، و(بأبأت)، و(لبيت)، من (صه)، و(أف)، و(سوف)، و(بأبأ)، و(لبيك)، وَلَا يُقَال: (سبح) مخففًا، فَيكون (سُبْحَانَ) مصدرًا لَهُ، وَيلْزم الْإِضَافَة، وَلَا يتَصَرَّف، وَقد يفرد فِي الشّعْر منونًا إِن لم تنوِ الْإِضَافَة، كَقَوْلِه: "سبحانَهُ ثمَّ سُبْحانًا نعوذُ بِهِ"، وَغير منوَّن إِن نَوَيْت، كَقَوْلِه: "سُبْحانَ من عَلْقَمَة الفاخر"، أَرَادَ: سُبْحَانَ اللهِ، فَحذف الْمُضَاف إِلَيْهِ، وأبقي الْمُضَاف بِحَالِهِ، وَعرف بـ(أل) فِي الشّعْر (الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1998، ج.1، ص.116)، قَالَ ابن مالك[11] (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.7، ص.243):

وَشذَّ قَولُ راجزٍ ربّانِيِّ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَان

8.3. الجملة المعترضة

هامَتِ النَّاقة تَهِيمُ: ذهبت على وَجهِهَا لرعي، كهَمَتْ، وَقيل: هُوَ مقلوب عَنهُ. والهُيامُ، كالجنون. والهائِمُ: المتحير، وَهُوَ أَيْضًا: الذَّاهِب على وَجهه عشقًا، وَقد هام بهَا هَيْمًا وهُيُومًا وهِيامًا وهَيمانًا وتَهْيامًا، وَهُوَ بِنَاء للتكثير. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "هَذَا بَاب مَا تكْثر فِيهِ الْمصدر من فَعَلْتُ، فتلحق الزَّوَائِد وتبنيه بِنَاء آخر، كَمَا أَنَّك قلت فِي فَعَلْت: فَعَّلت، حِين كثرت الْفِعْل، ثمَّ ذكر المصادر الَّتِي جَاءَت على التَّفْعال، كالتهذار وَنَحْوهَا، قَالَ: وَلَيْسَ شَيْء من هَذَا مصدر فَعَّلْت، وَلَكِن لما أردْت التكثير بنيت الْمصدر على هَذَا، كَمَا بنيت فَعَلْت على فَعَّلْت، وَقَول كثير[12] (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.2، ص.379؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 1904، ج.2، ص.621).

وإنّي وتَهْيامِي بِعَزَّةَ بَعْدَما تَخَلَّيْتُ مِما بَينَنا وتَخَلَّتِ

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

قَالَ ابْن جني: "سَأَلت أَبَا عَليّ فَقلت: مَا مَوضِع "تهيامي" من الْإِعْرَاب؟ فَأفْتى بِأَنَّهُ مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره قَوْله: "بعزَّةَ"، وَجعل الْجُمْلَة الَّتِي هِيَ "تهيامي بعزَّةَ" اعتراضًا بَين إِنَّ وخبرها، لِأَن فِي هَذَا أضربًا من التَّشْدِيد للْكَلَام، كَمَا تَقول: إِنَّك - فَاعْلَم- رجل سوء، وَإِنَّهُ -وَالْحق أَقُول- جميل الْمَذْهَب، وَهَذَا الْفَصْل والاعتراض الْجَارِي مجْرى التوكيد كثير فِي كَلَامهم، قَالَ: وَإِذا جَازَ الِاعْتِرَاض بَين الْفِعْل وَالْفَاعِل فِي نَحْو قَوْله:

وقدْ أدرَكَتْنِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ أسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعافٍ وَلَا عُزْلِ

كَانَ الِاعْتِرَاض بَين اسْم إِن وخبرها أسوغ، وَقد يحْتَمل بَيت كثير أَيْضًا تَأْوِيلاً آخر غير مَا ذهب إِلَيْهِ أَبُو عَليّ، وَهُوَ أَن يكون "تهيامي" فِي مَوضِع جرٍّ على أنه أقسم بِهِ، كَقَوْلِك: إِنِّي -وحبّك- لضنين بك، قَالَ ابْن جني: وَعرضت هَذَا الْجَواب على أبي عَليّ فتقبله، وأجاز أن يكون قوله: "وتهيامي بعزَّةَ" جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله:

لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْها لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

فقلت له: أيجوز أن يكون "وتهيامي بعزَّةَ" قسمًا؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.4، ص.ص389–390).

9.3. تعدُّد الخبر

قَالَ ابْن جنّيّ: "قَوْله تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِئِينَ﴾ [البَقَرَة: 65] يَنْبَغِي أَن يكون "خَاسِئِينَ" خَبرًا آخر لـ(كونوا)، وَالْأول: قردة، فَهُوَ كَقَوْلِك: هَذَا حُلْوٌ حامضٌ، وَإِن جعلته وَصفًا لـ(قردة) صغر مَعْنَاهُ، أَلا ترى أَن القرد لذلّه وصغاره خاسئ أبدًا، فَيكون إِذًا صفة غير مفيدة، وَإِذا جعلت (خَاسِئِينَ) خَبرًا ثَانِيًا؛ حسنَ وَأفَاد، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: كونُوا قردةً، كونُوا خَاسِئِينَ، أَلا ترى أَن لَيْسَ لأحد الاسمين من الِاخْتِصَاص بالخبرية إِلَّا مَا لصَاحبه، وَلَيْسَت كَذَلِك الصّفة بعد الْمَوْصُوف، إِنَّمَا اخْتِصَاص الْعَامِل بالموصوف ثمَّ الصّفة بعد تَابِعَة لَهُ، قَالَ: وَلست أعني بِقَوْلِي: كَأَنَّهُ قَالَ: كونُوا قردةً، كونُوا خَاسِئِينَ أَن الْعَامِل فِي خَاسِئِينَ عَامل ثَانٍ غير الأول، معَاذ الله أَن أُرِيد ذَلِك، إِنَّمَا هَذَا شَيْء يقدر مَعَ الْبَدَل، فَأَما فِي الْخَبَرَيْنِ؛ فَإِن الْعَامِل فيهمَا جَمِيعًا وَاحِد، وَلَو كَانَ هُنَاكَ عَامل لما كَانَا خبرين عَنهُ وَاحِد، وَإِنَّمَا مفَاد الْخَبَر من مجموعهما، لَا من أَحدهمَا، أَنه لَيْسَ الْخَبَر بأحدهما، بل بمجموعهما، وَإِنَّمَا أُرِيد أَنَّك مَتى شِئْت باشرت (كونُوا) أَيَّ الاسمين آثرت، وَلَيْسَ كَذَلِك الصّفة. وَيُؤْنس بذلك أَنه لَو كَانَت "خَاسِئِينَ" صفة لـ(قردة)؛ لَكَانَ الأخلق أَن يكون: قردة خاسئة، فَأَنْ لم يقْرَأ بذلك الْبَتَّةَ دلَالَة على أنه لَيْسَ بِوَصْف، وَإِن كَانَ قد يجوز أَن يكون (خَاسِئِينَ) صفة لـ(قردة)، على الْمَعْنى إِذْ كَانَ الْمَعْنى: إِنَّمَا هِيَ هم فِي الْمَعْنى، إِلَّا أَن هَذَا إِنَّمَا هُوَ جَائِز، وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ، بل الْوَجْه أَن يكون وَصفًا لَو كَانَ على اللَّفْظ، فَكيف وَقد سبق ضعف الصّفة هُنَا" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.6، ص.307؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.ص160–161).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

وَأوجب الْفَارِسِي فِي: {كونُوا قردةً خَاسِئِينَ} كَون (خَاسِئِينَ) خَبرًا ثَانِيًا، لِأَن جمع الْمُذكر السَّالِم لَا يكون صفة لما لَا يعقل (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.781؛ الصبان، حاشية الصبَّان، 1997، ج.1، ص.325؛ حسن. ع، ج.1، ص.532)، أي: كونوا جامعين بين القردية والخسوء، وهو الصغار والطرد. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِـ(قِرْدَة)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا من اسْمِ كُونُوا، وَخَالَفَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ النَّحْوِيّينَ فِي مَنْعِهِ أَنْ يَكُونَ لِكَانَ خَبَرَانِ وَأَزْيَدُ (النّسفي، تفسير النسفي، 1998، ج.1، ص.96؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ، ج.8، ص.98). ويجوز في قوله: ﴿قِرَدَةً خَٰسِئِينَ﴾ أربعةُ أوجهٍ (السّمين الحلبي، الدرّ المصون، 2011، ج.1، ص.ص414–415؛ الزحيلي، 1418هـ، ج.1، ص.179):

- **أحدُها:** أن يكونا خبرين، قال الزمخشري: «أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيَّة والخُسُوء»، وهذا التقديرُ بناءً منه على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ، فلذلك قَدَّرهما بمعنى خبرٍ واحدٍ، من باب: هذا حُلْوٌ حامِضٌ.
- **الثاني:** أن يكون «خاسئين» نعتًا لـ(قِردة) (درويش، 1415هـ، ج.3، ص.484؛ 484/3؛ الأبياري، 1405هـ، ج.4، ص.19)، وفيه نظرٌ مِنْ حيث إن القردةَ غيرُ عقلاءَ، وهذا جَمْعُ العقلاء. فإنْ قيل: المخاطبون عُقَلاء. فالجوابُ أنّ ذلك لا يُفيد، لأنَّ التقديرَ عندكم حينئذٍ: كونوا مثلَ قِرَدةٍ مِنْ صفتِهم الخُسُوء، ولا تعلُّقَ للمخاطَبِين بذلك، إلا أنه يمكنُ أَنْ يقالَ: إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله تعالى: ﴿لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يُوسُف: 4]، وقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلَت: 11].
- **الثالث:** أن يكون حالاً من اسم «كونوا»، والعاملُ فيه «كونوا»، وهذا عندَ مَنْ يُجيز لـ«كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ. وفيه خلافٌ.
- **الرابع وهو الأجْوَدُ:** أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرَدَةً»، لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسُوخِينَ في هذه الحالةِ، وجَمْعُ فِعْل على فِعَلة قليلٌ لا ينقاس.

10.3. الباء الزائدة

الْبَاء المفردة: حرف جرّ لأربعة عشر معنًى، منها: التوكيد وَهِي الزَّائِدَة، وزيادتها فِي سِتَّة مَوَاضِع[13] (ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.ص144–150)، وقد وردت الباء زائدة في كتاب المحكم والمحيط الأعظم مرتين:

أ. زائدة في الفاعل: وَأما زيادتها فِي الْفَاعِل فنحو قَوْلهم: كَفَى بِاللَّه، وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأَنبِيَاء: 47] إِنَّمَا هُوَ كفى الله، وكَفَينا. وَأَجَازَ مُحَمَّد بن السّري أَن يكون قَوْله: "كفى بِاللَّه" تَقْدِيره: كَفَى اكتفاؤك بِاللَّه؛ أَي: اكتفاؤك بِاللَّه يَكْفِيك. قَالَ ابْن جنّيّ: "وَهَذَا يضعف عِنْدِي، لِأَن الْبَاء على هَذَا مُتَعَلقَة بمصدر مَحْذُوف وَهُوَ الِاكْتِفَاء، ومحال حذف الْمَوْصُول وتَبْقِية صِلَته، قَالَ: وَإِنَّمَا حَسَّنه عِنْدِي قَلِيلاً أَنَّك قد ذكرت "كَفَى"، فدلَّ على الِاكْتِفَاء؛ لِأَنَّهُ من لَفظه، كَمَا تَقول: من كذب كَانَ شرًّا لَهُ، فأضمرته لدلَالَة الْفِعْل عَلَيْهِ، فهاهنا أضمر اسْمًا كَامِلاً وَهُوَ الْكَذِب، وَهُنَاكَ أضمر اسْمًا وَبَقِي صلته الَّتِي هِيَ بعضه، فَكَأَن بعض الِاسْم مُضْمر وَبَعضه مظهر. قَالَ: فَلذَلِك ضعف عِنْدِي" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.7، ص.ص113–114). وفيها مذهبان:

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

- **المذهب الأول**: أشهرهما أنها زائدة، وهذا مذهب أكثر النحويين. ثم اختلف هؤلاء، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها زائدة مع الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرَّعْد: 43]، قال سيبويه: إنما هو "كفى الله"، والباء زائدة، والقياس يوجب أنْ يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله"؛ فحذفَ المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.19؛ ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.260؛ الرّضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1975، ج.1، ص.83؛ ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 2004، ج.1، ص.243). وذهب الفراء والزجاج ومن قال بقولهما إلى أنها زائدة مع المفعول، وجعلوا فاعل أحسن ضمير المخاطب. وكذلك قال ابن كيسان، لكنه جعل الفاعل ضمير الحسن، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي: دم به (ابن هشام، مغني اللبيب، ص.575؛ الغلاييني، 1993، ج.1، ص.69). ويجوز حذفها، كما قال الشاعر[14] (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.1، ص.267؛ الغلاييني، 1993، ج.1، ص.69):

عُمَيْرَةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ غاديا كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ ناهيا

- **المذهب الثاني:** أنها للتعدية، وليست بزائدة (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992، ص.47). ولَا يُقَال: شَهِيدًا كفى بِاللَّه، بِإِجْمَاع ذكره أَبُو حَيَّان (السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.343).

ب. **زائدة في الخبر:** في قَوله تَعَالَى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يُونُس: 27]. قَالَ ابْن جنيّ: "ذهب الْأَخْفَش إِلَى أَن الْبَاء فِيهَا زَائِدَة، قَالَ: وتقديرها عِنْده: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مثلُهَا. وَإِنَّمَا اسْتدلَّ على هَذَا بقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشُّورَى: 40]. وَهَذَا مَذْهَب حسن واستدلال صَحِيح، إِلَّا أَن الْآيَة قد تحْتَمل مَعَ صِحَة هَذَا القَوْل تأويلين آخَرين:

- **أَحدهمَا:** أَن تكون الْبَاء مَعَ مَا بعْدهَا هُوَ الْخَبَر، كَأَنَّهُ قَالَ: جَزَاءُ سَيِّئَة كَائِن بِمِثْلِهَا، كَمَا تَقول: إِنَّمَا أَنا بك، أَي: كَائِن مَوْجُود بك، وَذَلِكَ إِذا صغرت نَفسك لَهُ، وَمثله قَوْله: توكلي عَلَيْك وإصغائي إِلَيْك وتوجهي نَحْوك، فيخبر عَن الْمُبْتَدَأ بالظرف الَّذِي فعل ذَلِك الْمصدر يتَنَاوَلهُ، نَحْو قَوْلك: توكلت عَلَيْك وأصغيت إِلَيْك وتوجهت نَحْوك، ويدلك على أَن هَذِه الظروف فِي هَذَا وَنَحْوه أَخْبَار عَن المصادر قبلهَا تقدمها عَلَيْهَا، وَلَو كَانَت المصادر قبلهَا واصلة إِلَيْهَا ومتناولة لَهَا كَانَت من صلَاتهَا، وَمَعْلُوم اسْتِحَالَة تقدم الصِّلَة أَو شَيْء مِنْهَا على الْمَوْصُول، وتقدمها نَحْو قَوْلك: عَلَيْك اعتمادي وَإِلَيْك تَوَجُّهِي، وَبِك استعانتي.

- **الْوَجْه الآخر:** أَن تكون الْبَاء فِي "بِمِثْلِهَا" مُتَعَلقَة بِنَفس الْجَزَاء، وَيكون الْجَزَاء مرتفعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف. كَأَنَّهُ جُزْء سَيِّئَة بِمِثْلِهَا كَائِن أَو وَاقع. ولم يكن سيبويه يجوّز زيادة الباء في الخبر الموجب، مثل: زيد بقائم، أي: زيد قائم، وعند الجمهور أن الخبر محذوف تقديره: واقع (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 2000، ج.7، ص.ص499–500؛ السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.1، ص.127؛ ضيف، د.ت، ص.103).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

11.3. إعمال العامل الأقرب

قَال الْأَعْشَى[15] (ابن قيس، 1950، ص.159):

كم جَرَّبوه فَمَا زَادَت تجارِبُهم أَبَا قُدَامة إلاَّ المجدَ والفَنَعا

فَإِنَّهُ مصدر مَجْمُوع معمل فِي الْمَفْعُول بِهِ، وَهُوَ غَرِيب. قَالَ ابْن جنيّ: "قد يجوز أَن يكون "أَبَا قدامَة" مَنْصُوبًا بزادت، أَي: فَمَا زَادَت أَبَا قدامَة تجاربهم إِيَّاه إِلَّا الْمجد، وَالْوَجْه: أَن تنصبه بتجاربهم؛ لِأَنَّهَا الْعَامِل الْأَقْرَب؛ وَلِأَنَّهُ لَو أَرَادَ إِعْمَال الأول لكان حريّا أَن يعمل الثَّانِي أيضا، فَيَقُول: فَمَا زَادَت تجاربهم إِيَّاه أَبَا قدامَة إِلَّا كَذَا، كَمَا تَقول: ضربت فأوجعته زيدًا، ويضعف: ضربت فأوجعت زيدًا، على إِعْمَال الأول، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا كنت تعْمل الأول على بعده؛ وَجب إِعْمَال الثَّانِي أَيْضًا لقُرْبه؛ لِأَنَّهُ لَا يكون الْأَبْعَد أقوى من الْأَقْرَب. فَإِن قلت: اكتف بمفعول الْعَامِل الأول من مفعول الْعَامِل الثَّانِي، قيل لَك: فَإِذا كنت مكتفيًا مُخْتَصرًا؛ فاكتفاؤك بإعمال الثَّانِي الْأَقْرَب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الْأَبْعَد. وَلَيْسَ لَك فِي هَذَا مَا لك فِي الْفَاعِل؛ لِأَنَّك تَقول: لَا أضمر على غير تقدم ذكر إِلَّا مستكرهًا؛ فتعمل الأول فَتَقول: قَامَ وقعدا أَخَوَاك. فَأَما الْمَفْعُول فَمِنْهُ بُدّ، فَلَا يَنْبَغِي أَن يتباعد بِالْعَمَلِ إِلَيْهِ وَيتْرك مَا هُوَ أقْربْ إِلَى الْمَعْمُول فِيهِ مِنْهُ (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.7، ص.40)، وهذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك[16] (ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.208؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت، ج.2، ص.1016؛ المرادي، توضيح المقاصد 2008، ج.3، ص.9؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 1990، ج.2، ص.364؛ أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج.2، ص.287؛ الزعبلاوي، د.ت، ص.202).

12.3. المضمر في كلام العرب

شِئتُ الشيءَ: أشاؤُه شَيْئًا ومَشِيئةً ومَشَاءَةً، وما شاء الله: أَرَدْتُه، والاسمُ: الشِّيئَة عن اللحيانيّ، والشيءُ: مَعْلومٌ. قال سيبَوَيْهِ حين أراد أن يجعل المذكَّرَ أصلًا للمُؤَنثِ: ألا ترى أن الشيءَ مذكرٌ، وهو يقع على كلّ ما أُخْبِرَ عنه، فأما ما حكاهُ سيبويه أيضًا من قول العربِ: ما أَغْفَلَهُ عنك شيئًا، فإنه فسّره بقولِه: أي دَعِ الشّكَّ عنكَ، وهذا غير مُقْنِعٍ.

قال ابنُ جِنّيّ: "ولا يجوزُ أن يكون شيئًا هاهنا منصوبًا على المصدرِ، حتى كأنه قال: ما أَغْفَلَهُ عنك غُفولاً، ونحو ذلك، لأنّ فعلَ التَّعجُّبِ قد اسْتَغْنَى بما حَصَلَ فيه من معنى المبالغةِ عن أن يُؤَكَّد بالمصدرِ، وأما قولُهم: هو أَحْسَنُ منك شَيْئًا؛ فإنّ شيئًا هنا منصوبٌ على تقديرِ: بشيءٍ، فلما حَذَفَ حرفَ الجرّ؛ أَوْصلَ إليه ما قبلَه، وذلك أن معنى هو أَفْعَلُ منه في المبالغةِ كمَعْنَى ما أَفْعَلَه، فكما لم يَجُزْ ما أَقْومَه قِيَامًا؛ كذلك لم يَجُزْ هو أقومُ مِنْهُ قِيامًا. وكذلك قالوا: "ما أغفله عنك شيئًا"، وتقديره: انظر شيئًا، كأنّ قائلًا قال: "ليس بغافل عني"، فقال المجيب: ما أغفله عنك شيئًا، أي: انظر شيئًا، فحذف. والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى؛ فدلّ على أن الفعل محذوف ههنا بعد "لولا"، وأنه اكتفى بـ(لولا)، على ما بيّنا؛ فوجب أن يكون مرفوعًا بها" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.8، ص.133).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

وظلّ النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل، حتى جاء الزجاج فقال: إن العبارة تعليق على كلام تقدّم، كأنّ قائلاً قال: "زيد ليس بغافل عنّي"، فأجابه صاحبه: "ما أغفله عنك شيئًا"، على تقدير: انظر شيئًا، يريد أن يقول له: تفقَّدْ أمرك ودع الشكّ عنك (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.279؛ الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.1، ص.61)، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز (ضيف، د.ت، ص.62).

13.3. عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

قال ابنُ جِنّي: "يقولُ البَغْدادِيّون: ما تَأْتِينا فتحدِّثَنا، تَنْصِبُ الجَوَابَ على الصَّرْف كلامٌ فيه إجْمالٌ، بعضُه صحيحٌ، وبعضُه فاسدٌ؛ أما الصحيحُ فقولُهم: الصَّرْفُ أن يُصْرَفَ الفِعْلُ الثاني عن معنَى الفعلِ الأوَّل، وهذا معنى قَوْلِنا: إن الفِعْلَ الثانيَ يُخلِفُ الأول، وأما انتِصابُه بالصَّرْفِ فخَطأٌ، لأنه لا بُدَّ له من ناصبٍ مُقْتَضٍ له، لأن المعانِيَ لا تَنْصِبُ الأفعالَ، وإنما تَرْفَعُها، والمَعْنَى الذي يَرْفعُ الفعلَ هو وقوعُ الفعلِ وقوعَ الاسمِ، وجاز في الأفعالِ أن يَرْفَعَها المعنَى، كما جاز في الأسماءِ أن يَرْفَعَها المعنَى لمضارعة الفعل للاسم، ألا ترى أنهم مثلوا: ما تأتينا فتحدثَنا في بعض وجوهها، بما يأتينا محدثنا، فإن قلت: لا تعصِ فتدخل النار، فالنهي هُو النفي، كما عرفتُكَ فصارَ بمنزلةِ قولك: ما تعصي فتدخلُ النارَ، فقد نفيتَ العصيانَ الذي يتبعُه دخولُ النارِ، كذلك قد نهيتَ عنه. فالنهي قد اشتمل على الجميع إلا أن فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا، فإن قلت: قُمْ فأعطيكَ، فالمعنى: ليكن منكَ قيامٌ يوجبُ عَطيتي، وكذلك اقعدْ فتستريحَ، أي: ليكن منكَ قعودٌ تتبعهُ راحةٌ فيقرب معناه من الجزاء إذا قلتَ: قم أعطكَ، أي: إن تقم أعطك، وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غيرُ عاطفةٍ، إلاّ أنَّ معناها الذاتي يخصها، تفارقهُ، إنها يتبع ما بعدها ما قبلها في كُلِّ موضعٍ" (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 2000، ج.8، ص.302). وقالَ الشاعرُ في جواب الأمر[17] (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.1، ص.421؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988، ج.1، ص.478؛ المبرّد، المقتضب، 1994، ج.2، ص.14؛ ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2000، ج.1، ص.272؛ الواحدي، شرح ديوان المتنبي، 2014، ج.4، ص.24؛ السيوطي، همع الهوامع، 1998، ج.2، ص.10):

يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

فقد جعل سير ناقته سببًا لراحتِه، فكأنه قال: ليكن منك سيرٌ يوجبُ راحتَنا، وهذا مضارعٌ لقولهِ: إنْ تسيري نستريح؛ ولذلكَ سمى النحويون ما عُطفَ بالفاء ونُصِبَ جوابًا لشبهه بجواب الجزاءِ (ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.2، ص.182)، ولقولك: (ما تأتينا فتحدثنا) معنيان (الزمخشري، المفصل، 1993، ص.325): أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا. والآخر: ما تأتينا أبدًا إلا لم تحدثنا، أي: منك إتيان كثير، ولا حديث منك. وهذا تفسير

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

سيبويه. ويجوز: (ما تأتينا فتحدِّثُنا) الرفع على الاشتراك. كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المُرْسَلَات: 36]. وعلى الابتداء كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا. ومثله قول العنبري[18] (البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.8، ص.538):

غير أنَّا لم تأتنا بيقينٍ فنُرجي ونُكْثِرُ التأْميلاَ

أي: فنحن نرجي (الزمخشري، المفصل، 1993، ص.329). وقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء -التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض- ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.2، ص.454). تَقول: مَا تأْتينا فتحدّثُنا؛ فيجوزُ الرفعُ على مَعْنَيين: أحدُهما: نَفْيُ الْأَمريْنِ جَمِيعًا، أيْ: مَا تَأْتِينَا وَمَا تُحَدِّثُنا. والثَّاني: أنْ تكونَ نفيتَ الإتيانَ وأثبتَّ الحديثَ، أَي: أنتَ تحدِّثُنا وَمَا تَأْتِينَا. والنَّصْب جائزٌ على مَعْنيين أَيْضًا: أحدُهما: أنْ تريدَ نفيَهما على سبيلِ الإنكارِ على مُدَّعي الْإِنْكَار، أَي: أَنْت مَا تَأْتِينَا فكيفَ تحدِّثنا. وَالثَّانِي: أنَّ تنفيَ الحديثَ وتُثْبِتَ الإتيانَ، أَي: مَا تَأْتِينَا إِلَّا لم تحدّثنا، وإنَّما أضمرت (أنْ) هَا هُنَا؛ ليصيرَ المصدرُ مَعْطُوفًا على الْمَعْنى، إذْ كَانَ معنى الثَّانِي مُخَالفًا لِمَعْنى الأوَّل (العكبري، اللباب، 1995، ج.2، ص.43).

وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ سائغان، فَإِن قلت: فَإِذا كَانَ النصب فِي الْآيَة جَائِزا على الْوَجْه الَّذِي ذكرته فَمَا باله لم يقْرَأ بِهِ أحد من الْقُرَّاء الْمَشْهُورين؟ قلت: لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا: أَن الْقِرَاءَة سنة متبعة، وَلَيْسَ كل مَا تجوزه الْعَرَبِيَّة تجوز الْقِرَاءَة بِهِ. وَالثَّانِي: أَن الرّفْع هُنَا بِثُبُوت النُّون، فَيحصل بذلك تناسب رُؤُوس الْآي، وَالنّصب بحذفها؛ فيزول مَعَه التناسب (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 2001، ص.ص392–394).

14.3. "مِثْل"

المِثْلُ: الشّبْهُ. قالَ ابنُ جِنّي: "وقَوْلُه تَعالَى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذَّارِيَات: 23]، جعل (مثل) و(ما) اسمًا واحِدًا، فبَنَى الأوَّلَ علَى الفَتْحِ، وهما جَمِيعًا عِنْدَهُم في موضع رَفْعٍ؛ لكونِهما صِفَةً لـ(حَقّ)، فإن قُلْتَ: فما مَوْضِعُ ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾؟ قيلَ: هو جَرٌّ بإضافَةِ مثلَ ما إليه، فإن قُلْتَ: ألا تَعْلَمُ أَنَّ (ما) على بِنائِها؛ لأنَّها على حَرْفَيْنِ، الثّانِي منهُما حَرْفُ لِينٍ؛ فكيَف تَجُوزُ إضافَةُ المَبْنِيّ؟ قيل: ليسَ المُضافُ (ما) وحدها، إنما المُضافُ الاسمُ المَضْمُومُ إليه (ما)، فلم تَعْدُ (ما) هذه أن تكونَ كتاءِ التَّأْنِيثِ في نَحْوِ: هذهِ جاريةُ زَيْدٍ، أَو كالأَلِفِ والنُّون في سِرْحان عَمْرٍ، أو كَياءِ الإضافَةِ في بَصْرِيِّ القَوْمِ، أَو كَأَلِفَي التَّأْنِيثِ في صَحْراءَ زُمِّ، أَو كالأَلِفِ والتّاءِ في قَوْلِه[19] (العجاج، د.ت، ص.166؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.185):

في غائلاتِ الحائرِ المُتَوِّهِ ... ...

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

وقَوْلُه تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى: 11]، أَرادَ: لَيْسَ مِثْلَه لا يكونُ إِلا ذَلك، لأَنَّه إِن لَمْ يَقُلْ هذا؛ أَثْبَتَ له مثلاً، تَعالَى الله عن ذلِك. ونَظِيرُه ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْه (المبرّد، المقتضب، 1994، ج.4، ص.119؛ الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، 2003، ج.4، ص.1649؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998، ص.259؛ البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.4، ص.266؛ العجاج، د.ت، ص.106؛ ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.1، ص.295):

لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيها كالمَقَقْ ... ...

أي: مَقَقٌ. الشاهد فيه زيادة الكاف، لأن المقق معناه: الطول فلا يقال في الشيء كالطول، وإنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: مقق، أي: طول. ونقل البغدادي عن ابن السراج قوله: أما مجيء الكاف حرفًا زائدًا لغير معنى التشبيه فكقولهم: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة فموضع المجرور رفع، ومنه: لواحق الأقراب فيها كالمقق، أي: فيها مقق، لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولًا، وليس يريد أن شيئًا مثل الطول نفسه. ومنه: ليس كمثله شيء. اللواحق: جمع لاحقة، اسم فاعل من لحق كسمع لحوقًا: ضمر وهزل. والأقراب: جمع قرب بضمة فسكون وبضمتين: الخاصرة. يريد أنها خماص البطون، وضمير "فيها" للأقراب. وقولُه تَعالَى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البَقَرَة: 137]" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.10، ص.ص159–160).

قال سيبويهِ: "إِنْ قالَ قائلٌ: وهَل للإيمانِ مِثْلٌ هو غيرُ الإيمانِ؟ قِيلَ له: المَعْنَى واضِحٌ بَيِّنٌ، وتَأْوِيلُه: فإِن أَتَوْا بتَصْدِيقٍ مثلِ تَصْدِيقِكُم في إِيمانِكُمْ بالأَنْبِياءِ وتَصْدِيقِكُم بكُلِّ ما أَتَتْ به الأَنْبِياءُ وتَوْحِيدِكُم؛ فقَد اهْتَدَوْا، أَي: فقَدْ صارُوا مُسْلِمِينَ مِثْلَكُم" (سيبويه، الكتاب، 1988، ج.3، ص.ص140–141)، والنحويون يقولون: إنما بناه -يعني مثل- لأنه أضافه إلى غير متمكن، وهو قوله: إنكم وإن شاء أعربَ "مثلًا"، لأنها كانت معربة قبل الإضافة، فترفع فتقول: مثل ما أنكم، كما تقول في "يومئذ" من البناء والإعراب، فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه. لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن، وأن الأول كان مبهمًا، فإنما حصر بالثاني (ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ج.1، ص.275؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1980، ج.1، ص.305؛ ابن جني، الخصائص، د.ت، ج.2، ص.182؛ ضيف، د.ت، ص.117).

15.3. (رُبَّ)

قالَ ابنُ جِنِّي: "مَرَّةً أَدْخَلُوا (رُبَّ) عَلَى المُضْمَرِ وهُوَ على نِهايَةِ الاخْتِصاصِ، وجازَ دُخُولُها على المَعْرِفَةِ في هذا المَوْضِعِ؛ لُمضارَعَتِها النَّكِرَةَ، بأَنَّها أُضْمِرَتْ عَلَى غيرِ تَقَدُّمِ ذِكْرٍ، ومن أَجْلِ ذلكِ احْتاجَتْ إِلى التَّفْسِيرِ بالنَّكِرَةِ المَنْصُوبَةِ، نَحْو: رَجُلاً، وامْرَأَةً، ولو كانَ هذا المُضْمَرُ كسائِرِ المُضْمَراتِ لَمَا احْتاجَتْ إِلى تَفْسِيرٍ. و(رُبَّ): للتقليل. ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة. فالظاهر يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، كقولك: رُبَّ رجلٍ جواد، ورُبَّ رجلٍ جاءني، ورُبَّ رجلٍ أبوه كريمٌ. والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب، كقولك: رُبَّهُ رجلاً. ومنها أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها، وإنه يجيء محذوفًا في الأكثر، كما حذف مع الباء في بسم الله. قال الأعشى[20]:

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

رُبَّ رَفدٍ هَرَقَتْهُ، ذَلكَ اليَو مَ، وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أقتالِ

فـ(هرقته) و(من معشر): صفتان، وأسرى والفعل محذوف (ابن قيس، ديوان الأعشى الكبير، 1950، القصيدة الأولى، البيت: 71؛ ابن قتيبة، المعاني الكبير، 1949، ص.886؛ البغدادي، خزانة الأدب، 1997، ج.4، ص.176؛ البكري، فصل المقال، 1971، ص.11). والراجح عند البصريين أنها حرف جرّ، ودليل حرفيتها مساواتها الحرف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها. وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب" (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.10، ص.240)، ووافقهم ابن الطراوة (المرادي، الجنى الداني، 1992، ص.ص438–458).

واختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على سبعة أقوال: الأول: أنها للتقليل. وهو مذهب أكثر النحويين. ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه. والثاني: أنها للتكثير. نقله صاحب الإفصاح عن صاحب لعين، وابن درستويه، وجماعة. ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل. والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير. فهي من الأضداد. وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف. والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل. والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر. وهو اختيار ابن مالك. والسادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق. والسابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وقال ابن مالك: الصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير. ولذا يصلح كم في كل موضع وقعت فيه، غير نادر. ونسبه هو وابن خروف قبله لسيبويه. واستدلا بقوله في باب كم: ومعناها معنى رُبَّ. وبقوله في الباب: واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد. إلا أن كم اسم، ورب غير اسم قال ابن مالك: هذا نصه، ولا معارض له في كتابه. والراجح، من هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل. والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها. وفيها لغات: رُبَّ الراء مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، ورَبَّ الراء مفتوحة، والباء مشددة ومخففة، وربت بالتاء والباء مشددة أو مخففة (الزمخشري، المفصل، 1993، ص.ص282–283؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، 2001، ص.413).

16.3. تعدّي الفعل اللازم بحرف الجرّ

مَرَّ يَمُرُّ مَرّا ومُرُورًا: جازَ وذَهَبَ، ومَرَّ بهِ ومَرَّه: جازَ عَلَيْهِ، وهذا قد يَجُوزُ أَن يكونَ مِمّا يَتَعَدَّى بحَرْفٍ وغيرِ حَرْفٍ، ويَجُوزُ أَن يكونَ مما حُذِفَ فيهِ الحرفُ؛ فأُوصِلَ الفِعْلُ، وعَلَى هذين الوَجْهَيْنِ يُحْمَلُ بَيْتُ جَرِير[21] (المبرّد، الكامل، 1997، ج.1، ص.33):

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرامُ

فدَلَّ هذا على أَنَّه فَرِقَ من تَعَدِّيهِ بغيرِ حَرْفٍ، وأَمَّا ابنُ الأَعْرابِيّ فقالَ: مَرَّ زَيدًا، في مَعْنى مَرَّ بهِ، لا عَلَى الحَرْفِ، ولكِن على التَّعَدِّي الصَّحِيحِ، ولا تَقُولُ: مَرَرْتُ زَيدًا؛ في لُغَةٍ مَشْهُورَة إِلا في شَيْءٍ حَكاهُ ابنُ الأَعْرابِيّ، قالَ: ولَمْ يَرْوِه أَصْحابُنا. كما أنَّك إذا قلت: مررتُ بزيد، فكأَنّك قلت: مررتُ زيدًا (ابن سيده، المحكم، 2000، ج.10، ص.247). أَلا ترى أَن قَوْلك: مَرَرْت بزيد لَو حذفت الْبَاء قلت: مَرَرْت زيدًا؛ إِلَّا أَنه فعل لَا يصل إِلَّا بِحرف إِضَافَة، وعَلى هَذَا قَول الله عز وجل: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأَعْرَاف: 155]، إِنَّمَا هُوَ، وَالله أعلم من قومه، فَلَمَّا حذف حرف الْإِضَافَة وصل الْفِعْل؛ فَعمل (المبرّد، المقتضب، 1994، ج.4، ص.ص330–331؛ الوراق، علل النحو، 1999، ص.367؛ ابن جني، اللمع في العربية، د.ت، ص.51؛ الأنباري، الإنصاف، 2003، ج.1، ص.272؛ ابن هشام، أوضح المسالك ، 2008، ج.2، ص.122؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 1985، ص.616؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج.2، ص.150؛ أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج.1، ص.420).

وقد اختلف في ذلك، فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذًا، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجرّ، والأصل: دخلت في الدار، فحذف حرف الجرّ، فانتصب الدار، نحو: مررت زيدًا، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[22] (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج.2، ص.197). وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: "لست بقائمٍ ولا قاعدًا"، بالنصب، بخلاف "مررت بزيدٍ الفاضل"، بالنصب، و"مر بزيدٍ الفاضل"، بالرفع؛ لأنك تقول: "لست قائمًا"، ولا تقول في الفصيح: "مررت زيدًا"، ولا "مُر زيد"؛ على أن ابن جنيّ أجاز أن يتبع على محله بالرفع (أبو الحسن، شرح الأشموني، 1998، ج.1، ص.420).

- خاتمة

وبعدُ؛ فقد عرض العالم اللغوي ابن جنيّ بعض المسائل النحوية والصرفية التي وردت في كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده واهتمّ بها، وقدّم فيها آراءه النحوية والصرفية مع آراء العلماء السابقين المعتبرين، مع تفصيلاتها وشروحها وتعليقاتها.

واقتصر بحثنا هذا على المسائل النحوية فقط التي عرض لها ابن جنيّ، وعددها (16) ستَّ عشرة مسألة نحوية، مع ما فيها من تفصيلات وشروحات أظهرت القدرة النقدية لابن جنيّ في أثناء عرض المسائل النحوية ومناقشتها وإبداء الرأي فيها. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- عدد المسائل النحوية التي اهتمّ بها العالم اللغويّ ابن جنيّ في هذا الكتاب (16) ستّ عشرة مسألة نحوية.
- نقل ابن جنيّ آراء علماء النحو المعتبرين في المسائل النحوية المنثورة في هذا الكتاب بكل حيادية.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

- انفرد ابن جنيّ بآرائه النحوية البصرية في معظم المسائل النحوية التي ذكرها في هذا الكتاب.
- كما سجّل الباحث عددًا من التوصيات، من أهمها:
- البحث في المسائل النحوية في أمهات كتب اللغة، ومناقشتها بطرقة علمية وازنة، والردّ عليها بأسلوب شائق ومقنع، وعدم التعصب للرأي النحوي، كما فعل ابن جنيّ.
- استخراج آراء ابن جنيّ النقدية من كتب اللغة، ومتابعتها، ومناقشتها، وتوجيهها نحويًا؛ لما فيها من فائدة علمية جليلة ومقدَّرة.
- الاستفادة من الطريقة النقدية التي سلكها ابن جنيّ في أثناء عرضه للمسائل النحوية في هذا الكتاب.
- محاكاة طريقة العلماء في الردَّ على المسائل الخلافية بينهم، وأن ما يجمعهم أكثر مما يفرّقهم.
- تنبيه طلبة العلم والمهتمين والدارسين إلى ضرورة الإحاطة بالمسألة النحوية من جميع جوانبها قبل استخلاص الرأي النهائي في المسألة.
- مقارنة الرأي الراجح في المسألة مع الآراء الواردة في أقوال العلماء وأهل الفنّ والصنعة قبل البتّ فيها.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

- الملاحظات

[1] ابن سِيدَه (398-458هـ): علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية بشرق الأندلس، وانتقل إلى دانية فتوفي بها. كان ضريرًا، وكذلك أبوه، واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري، ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف "المخصص"، وهو من أثمن كنوز العربية، و"المحكم والمحيط الأعظم"، و"شرح ما أشكل من شعر المتنبي"، و"الأنيق" في شرح حماسة أبي تمام، وغير ذلك.

[2] وأما معد يكرب ففيه لغات، منهم من يقول: معد يكرب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكرب ولا يصرف، يجعل كرب اسمًا مؤنثًا.

[3] دردبيس: الداهية، والشيخ، والعجوز الفانية.

[4] العَضْرَفُوطُ: دُوَيْبَّةٌ بَيْضَاءُ نَاعِمَةٌ. وَجَمْعُهَا: عَضافِيطُ وعَضْرفُوطاتٌ.

[5] البيت لحميد بن ثور الهلالي. وقد عاش في عصر خلافة عمر ﷺ الذي منع التشبيب بالنساء؛ مما دعا الشاعر إلى إسقاط نفسه على الحمامة، فشبه نفسه بحمامة حزينة تنوح وتبكي؛ لما كان يعانيه من صدّ وهجر من محبوبته.

[6] صخر بن عبد الله الخيثمي، شاعر جاهلي من بني هذيل، ولقب بصخر الغيّ لخلاعته وشدة بأسه وكثرة شرّه. وأورد أبياتًا من قصيدة تنسب إليه، قيل في سببها: إن صخرًا قتل جارًا لشاعر من هذيل يدعى أبا المثلم، ودارت بين أبي المثلم وصخر الغي مناقضات وقصائد، ثمّ أغار صخر على بني المصطلق من خزاعة، فقاتلوه ومن معه، وقتلوه. ورثاه أبو المثلم.

[7] البيت من الكامل. والسجير: الصّفيّ، أشابة أخلاط: ليست فرشهم التي يأوون إليها فرش سوء، يعني نساءهم، والهلك: جمع هلوك، وهي التي تتهالك، أي: تتكسر وتغنج، توصف الفاجرة بذلك، والحشد: الذين يحتشدون ولا يدعون جهدًا، والأعزل: الذي لا سلاح معه.

[8] البيت من السريع.

[9] الْبَيْت من البسيط، وهو لورقة بن نَوْفَل، من أبيات قَالَهَا لكفار مَكَّة حِين رَآهُمْ يُعَذبُونَ بِلَالًا على إِسْلَامه.

[10] علم الجنس ثلاثة أنواع:

- أحدها: وهو الغالب: أعيان لا تؤلف، كالسباع والحشرات كأسامة، وثعالة، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب.
- والثاني: أعيان تؤلف، كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.
- والثالث: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، وكيسان للغدر، ويسار للميسرة، وفجار للفجرة، وبرة للمبرة.

[11] هَذَا الرجز أنْشدهُ ابْن مَالك.

[12] البيت من الطويل، وهو لكثّير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعيّ (ت105هـ).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

[13] أَحدهَا: الْفَاعِل، وَالثَّانِي: الْمَفْعُول، وَالثَّالِث: الْمُبْتَدَأ، وَالرَّابِع: الْخَبَر، وَالْخَامِس: الْحَال الْمُنْفِيّ عاملها، وَالسَّادِس: التوكيد بِالنَّفسِ وَالْعين.

[14] البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس، وَكَانَ عبدا حَبَشِيًّا.

[15] البيت من البسيط، وهو من قصيدة للأعشى الكبير في مدح هوذة الحنفي. الفنع: الفضل، والمعنى ما كشفت تجاربهم إلا عن الحزم والفضل.

[16] الشاهد: إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب (أبا قدامة) بـ(تجاربهم)، وهو جمع تجربة. وهذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك.

[17] من شواهد سيبويه، على نصب الفعل بأنْ مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر، والعنق: ضرب من السير، والفسيح: الواسع. والبيت لأبي النجم العجلي، وأراد سليمان بن عبد الملك.

[18] من الخفيف، وهو من شَوَاهِد سيبويه. على أَن مَا بعد الْفَاء هُنَا على الْقطع والاستئناف.

[19] من أرجوزة لرؤبة بن عبد الله العجاج.

[20] قال أبو عبيدة: الرفد بفتح الراء: القدح الضخم، والرفد بالكسر: المعونة، والأقتال: الأشباه. وفي رواية: الأقيال.

[21] البيت من الوافر.

[22] في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة:

- الأول: أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية، كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذّ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.
- الثاني: أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجرّ، حذفًا وإيصالاً، كما انتصب "الطريق" في قول الشاعر:

لدنٌ بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنهُ فيه كما عسلَ الطّريقَ الثَّعلبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.

- الثالث: أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.
- الرابع: أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعلَّلوا هذا القول بأن نحو "دخل" يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجرّ تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدلّ على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضًا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو "دخل" مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود، بخلاف نحو "ذهب".

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

- المراجع

* المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. ابن جني، ع. (2000م). *سرّ صناعة الإعراب*. الطبعة1. دار الكتب العلمية.
3. ابن جني، ع. (دون تاريخ). *الخصائص*. الطبعة4. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. ابن جني، ع. (دون تاريخ). *اللمع في العربية* (تحقيق: فارس، ف). دار الكتب الثقافية.
5. ابن دريد، م. (1987م). *جمهرة اللغة* (تحقيق: بعلبكي، ر). الطبعة1. دار العلم للملايين.
6. ابن السراج، م. (دون تاريخ). *الأصول في النحو* (تحقيق: الفتلي، ع). الطبعة4. مؤسسة الرسالة.
7. ابن الصائغ، م. (2004م). *اللمحة في شرح الملحة* (تحقيق: الصاعدي، إ). الطبعة1. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
8. ابن سيده، ع. (1996م). *المخصّص* (تحقيق: جفال، خ). الطبعة1. دار إحياء التراث العربي.
9. ابن سيده، ع. (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم* (تحقيق: هنداوي، ع). الطبعة1. دار الكتب العلمية.
10. ابن عقيل، ع. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (تحقيق: محيي الدين، ع). الطبعة20. دار التراث.
11. ابن قتيبة، ع. (1949م). *المعاني الكبير في أبيات المعاني* (تحقيق: الكرنكوي؛ س. اليماني، ع). الطبعة1. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
12. ابن قيس، م. (1950م). *ديوان الأعشى الكبير* (تحقيق: حسين، ح). مكتبة الآداب.
13. ابن مالك، م. (دون تاريخ). *شرح الكافية الشافية* (تحقيق: هريدي، ع). الطبعة1. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
14. ابن مضاء القرطبي، أ. (1979م). *الردّ على النحاة* (دراسة وتحقيق: البنا، م). الطبعة1. دار الاعتصام.
15. ابن منظور، م. (1414هـ). *لسان العرب*. الطبعة3. دار صادر.
16. ابن هشام، ع. (1383هـ). *شرح قطر النّدى وبلّ الصدى* (تحقيق: محيي الدين، ع). الطبعة11. دار التراث.
17. ابن هشام، ع. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق: المبارك، م؛ حمد الله، م). الطبعة6. دار الفكر.
18. ابن هشام، ع. (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (تحقيق: الدقر، ع). الطبعة1. الشركة المتحدة للتوزيع.
19. ابن هشام، ع. (2008م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (تحقيق: البقاعي، ي). الطبعة1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

20. أبو الحسن، ع. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. الطبعة1. دار الكتب العلمية.

21. أبو حيان الأندلسي، م. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير* (تحقيق: جميل، ص). دار الفكر.

22. أبو حيان الأندلسي، م. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (تحقيق: عثمان، ر؛ عبد التواب، ر). الطبعة1. مكتبة الخانجي.

23. الأبياري، إ. (*1405هـ*). *الموسوعة القرآنية*. *مؤسسة سجل العرب*.

24. الأصفهاني، ع. (2003م). *شرح ديوان الحماسة* (تحقيق: الشيخ، غ. فهارس: شمس الدين، إ). الطبعة1. دار الكتب العلمية.

25. الأنباري، ك. (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. الطبعة1. المكتبة العصرية.

26. البغدادي، ع. (1997م). *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب* (تحقيق وشرح: هارون، ع). الطبعة4. مكتبة الخانجي.

27. البكري، ع. (1971م). *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال* (تحقيق: عباس، إ). الطبعة1. مؤسسة الرسالة.

28. جرادات، م. (2008م). *دال الحمامة في شعر تميم البرغوثي*. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/130846.html

29. حسن، ع. (2013م). *النحو الوافي*. الطبعة15. دار المعارف.

30. دائرة المعارف العالمية. (دون تاريخ). *باحثون عرب الموسوعة العربية العالمية*. الطبعة2. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

31. درويش، م. (1415هـ). *إعراب القرآن وبيانه*. الطبعة4. دار اليمامة.

32. الراجحي، ع. (1999م). *التطبيق النحوي*. الطبعة1. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

33. الرضي الإستراباذي، م. (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب* (تحقيق: نور الحسن، م؛ الزفزاف، م؛ محيي الدين ع). دار الكتب العلمية.

34. الزبيدي، م. (1984م). *تاج العروس من جواهر القاموس* (تحقيق: مجموعة من المحققين). دار الهداية.

35. الزّجّاج، إ. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه* (تحقيق: شلبي، ع). الطبعة1. عالم الكتب.

36. الزحيلي، و. (1418هـ). *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*. الطبعة2. دار الفكر المعاصر.

37. الزركلي، خ. (2002م). *الأعلام*. الطبعة15. دار العلم للملايين.

38. الزعبلاوي، ص. (دون تاريخ). *دراسات في النحو*. موقع اتحاد كتاب العرب، بترقيم الشاملة آليًا.

39. الزمخشري، م. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب* (تحقيق: ملحم، ع). الطبعة1. مكتبة الهلال.

40. السّمين الحلبي، أ. (2011م). *الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون* (تحقيق: الخراط، أ). دار القلم.

41. سيبويه، ع. (1988م). *الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). الطبعة3. مكتبة الخانجي.

42. السّيوطي، ع. (1904م). *شرح شواهد المغني للبغدادي* (تحقيق: كوجان، أ). المطبعة البهية.

43. السّيوطي، ع. (1990م). *الأشباه والنظائر* الطبعة1. دار الكتب العلمية.

44. السّيوطي، ع. (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق: هنداوي، ع). المكتبة التوفيقية.

45. الصبان، م. (1997م). *حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. الطبعة1. دار الكتب العلمية.

46. ضيف، ش. (دون تاريخ). *المدارس النحوية*. دار المعارف.

47. عبد العزيز محمد، ع. (2012م). *من جهود ابن جنيّ الصوتية*. كلية اللغة العربية بأسيوط.

48. العجاج، ر. (دون تاريخ). *ديوان رؤبة بن العجاج* (تحقيق: البروسي، و). الطبعة1. دار ابن قتيبة.

49. العكبري، ع، محبّ الدين، أبو البقاء. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب* (تحقيق: النبهان، ع). الطبعة1. دار الفكر.

50. الغلاييني، م. (1993م). *جامع الدروس العربية*. الطبعة28. المكتبة العصرية.

51. المبرّد، م. (1994م). *المقتضب* (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). الطبعة1. وزارة الأوقاف.

52. المبرّد، م. (1997م). *الكامل في اللغة والأدب* (تحقيق: إبراهيم، م). الطبعة3. دار الفكر العربي.

53. مختار عمر، أ. (2003م). *البحث اللغوي عند العرب*. الطبعة8. عالم الكتب.

54. المرادي، ح. (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني* (تحقيق: قباوة، ف؛ فاضل، م). الطبعة1. دار الكتب العلمية.

55. المرادي، ح. (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (شرح وتحقيق: سليمان، ع). الطبعة1. دار الفكر العربي.

56. النسفي، ع. (1998م). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل: تفسير النسفي* (تحقيق: بديوي، ي). الطبعة1. دار الكلم الطيب.

57. نصّار، ح. (1988م). *المعجم العربي: نشأته وتطوره*. دار مصر للطباعة.

58. النصيح، خ. (2000م). *ابن جني وكتابه (سرّ صناعة الإعراب)*. الطبعة1. دار الكتب العلمية.

59. الهابط، ف. (دون تاريخ). *المعاجم العربية وموضوعات الألفاظ*. مؤسسة الولاء للطبع والتوزيع.

60. الهلالي، ح. (1995م). *الديوان* (إشراف: نجم، م). دار صادر.

61. الواحدي، ع. (2014م). *شرح ديوان المتنبي* (تحقيق: البرقوقي، ع). مكتبة نور.

62. الوراق، م. (1999م). *علل النحو* (تحقيق: الدرويش، م). الطبعة1. مكتبة الرشد.

63. الوقّاد، خ. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون توضيح في النحو*. دار الكتب العلمية.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 1 / 2025

Romanization of Arabic Bibliography

1. al-Qurʾānu al-Karīmu bi-Riwāyati Ḥafṣ ʿan ʿĀṣim.
2. Ibn Jinnī, ʿ. (2000m). Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb. al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
3. Ibn Jinnī, ʿ. (dūn tārīkh). al-Khaṣāʾiṣ. al-ṭabʿah4. al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-al-Kitāb.
4. Ibn Jinnī, ʿ. (dūn tārīkh). al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah (taḥqīq: Fāris, F). Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah.
5. Ibn Durayd, M. (1987m). Jamharat al-Lughah (taḥqīq: Baʿlabakkī, R). al-ṭabʿah1. Dār al-ʿIlm li-al-Malāyīn.
6. Ibn al-Sarrāj, M. (dūn tārīkh). al-Uṣūl fī al-naḥw (taḥqīq: al-Fatlī, ʿ). al-ṭabʿah4. Muʾassasat al-Risālah.
7. Ibn al-Ṣāʾigh, M. (2004m). al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah (taḥqīq: al-Ṣāʿidī, ʾ). al-ṭabʿah1. ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah.
8. Ibn Sīdah, ʿ. (1996m). al-Mukhaṣṣaṣ (taḥqīq: Jaffāl, Kh). al-ṭabʿah1. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
9. Ibn Sīdah, ʿ. (2000m). al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam (taḥqīq: Hindāwī, ʿ). al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
10. Ibn ʿAqīl, ʿ. (1980m). Sharḥ ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat ibn Mālik (taḥqīq: Muḥyī al-Dīn, ʿ). al-ṭabʿah20. Dār al-Turāth.
11. Ibn Qutaybah, ʿ. (1949m). al-Maʿānī al-Kabīr fī Abiyāt al-Maʿānī (taḥqīq: al-Karnakawī; S. al-Yamānī, ʿ). al-ṭabʿah1. Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah.
12. Ibn Qays, M. (1950m). Dīwān al-Aʿshā al-Kabīr (taḥqīq: Ḥusayn, Ḥ). Maktabat al-Ādāb.
13. Ibn Mālik, M. (dūn tārīkh). Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah (taḥqīq: Harīdī, ʿ). al-ṭabʿah1. Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī.
14. Ibn Maḍāʾ al-Qurṭubī, A. (1979m). al-Radd ʿalā al-Naḥwiyyīn (dirāsah wa-taḥqīq: al-Bannā, M). al-ṭabʿah1. Dār al-Iʿtiṣām.
15. Ibn Manẓūr, M. (1414h). Lisān al-ʿArab. al-ṭabʿah3. Dār Ṣādir.
16. Ibn Hishām, ʿ. (1383h). Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā (taḥqīq: Muḥyī al-Dīn, ʿ). al-ṭabʿah11. Dār al-Turāth.

17. Ibn Hishām, ʿ. (1985m). Mughni al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb (taḥqīq: al-Mubārak, M; Ḥamd Allāh, M). al-ṭabʿah6. Dār al-Fikr.
18. Ibn Hishām, ʿ. (2001m). Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Maʿrifat Kalām al-ʿArab (taḥqīq: al-Daqqar, ʾ). al-ṭabʿah1. al-Sharikah al-Muttaḥidah li-al-Tawzīʿ.
19. Ibn Hishām, ʿ. (2008m). Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat ibn Mālik (taḥqīq: al-Biqāʿī, Y). al-ṭabʿah1. Dār al-Fikr li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
20. Abū al-Ḥasan, ʿ. (1998m). Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat ibn Mālik. al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
21. Abū Ḥayyān al-Andalusī, M. (1420h). al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr (taḥqīq: Jamīl, Ṣ). Dār al-Fikr.
22. Abū Ḥayyān al-Andalusī, M. (1998m). Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab (taḥqīq: ʿUthmān, R; ʿAbd al-Tawwāb, R). al-ṭabʿah1. Maktabat al-Khānijī.
23. al-Abiyārī, ʾ. (1405h). al-Mawsūʿah al-Qurʾāniyyah. Muʾassasat Sijill al-ʿArab.
24. al-Aṣfahānī, ʿ. (2003m). Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah (taḥqīq: al-Shaykh, Gh. fahāris: Shams al-Dīn, ʾ). al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
25. al-Anbārī, K. (2003m). al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn. al-ṭabʿah1. al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
26. al-Baghdādī, ʿ. (1997m). Khazānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab (taḥqīq wa-sharḥ: Hārūn, ʿ). al-ṭabʿah4. Maktabat al-Khānijī.
27. al-Bakrī, ʿ. (1971m). Faṣl al-Maqāl fī Sharḥ Kitāb al-Amthāl (taḥqīq: ʿAbbās, ʾ). al-ṭabʿah1. Muʾassasat al-Risālah.
28. Jarādāt, M. (2008m). Dāl al-Ḥamāmah fī Shiʿr Tamīm al-Barghūthī. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/130846.html
29. Ḥasan, ʿ. (2013m). al-Naḥw al-Wāfī. al-ṭabʿah15. Dār al-Maʿārif.
30. Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿĀlamiyyah. (dūn tārīkh). Bāḥithūn ʿArab al-Mawsūʿah al-ʿArabiyyah al-ʿĀlamiyyah. al-ṭabʿah2. Muʾassasat Aʿmāl al-Mawsūʿah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
31. Dirwīsh, M. (1415h). Iʿrāb al-Qurʾān wa-Bayānu-h. al-ṭabʿah4. Dār al-Yamāmah.

32. al-Rājḥī, ʿ. (1999m). al-Taṭbīq al-Naḥwī. al-ṭabʿah1. Maktabat al-Maʿārif li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
33. al-Raḍī al-Istarābādhī, M. (1975m). Sharḥ Shāfiyat ibn al-Ḥājib (taḥqīq: Nūr al-Ḥasan, M; al-Zafzāf, M; Muḥyī al-Dīn, ʿ). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
34. al-Zabīdī, M. (1984m). Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs (taḥqīq: Majmūʿah min al-muḥaqqiqīn). Dār al-Hidāyah.
35. al-Zajjāj, ʾ. (1988m). Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābu-h (taḥqīq: Shalabī, ʿ). al-ṭabʿah1. ʿĀlam al-Kutub.
36. al-Zuḥaylī, W. (1418h). al-Tafsīr al-Munīr fī al-ʿAqīdah wa-al-Sharīʿah wa-al-Manhaj. al-ṭabʿah2. Dār al-Fikr al-Muʿāṣir.
37. al-Zarkalī, Kh. (2002m). al-Aʿlām. al-ṭabʿah15. Dār al-ʿIlm li-al-Malāyīn.
38. al-Zaʿbalāwī, Ṣ. (dūn tārīkh). Dirāsāt fī al-Naḥw. Mawqiʿ Ittiḥād Kuttāb al-ʿArab, bi-tarqīm al-Shāmilah āliyyan.
39. al-Zamakhsharī, M. (1993m). al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb (taḥqīq: Malḥam, ʿ). al-ṭabʿah1. Maktabat al-Hilāl.
40. al-Samīn al-Ḥalabī, A. (2011m). al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn (taḥqīq: al-Khaṭṭāṭ, A). Dār al-Qalam.
41. Sībawayh, ʿ. (1988m). al-Kitāb (taḥqīq: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). al-ṭabʿah3. Maktabat al-Khānijī.
42. al-Suyūṭī, ʿ. (1904m). Sharḥ Shawāhid al-Mughnī li-al-Baghdādī (taḥqīq: Kūjān, ʾ). al-Maṭbaʿah al-Bahiyyah.
43. al-Suyūṭī, ʿ. (1990m). al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
44. al-Suyūṭī, ʿ. (1998m). Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ (taḥqīq: Hindāwī, ʿ). al-Maktabah al-Tawfīqiyyah.
45. al-Ṣabbān, M. (1997m). Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat ibn Mālik. al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
46. Ḍayf, Sh. (dūn tārīkh). al-Madāris al-Naḥwiyyah. Dār al-Maʿārif.

47. ʿAbd al-ʿAzīz Muḥammad, ʿ. (2012m). Min Juhūd ibn Jinnī al-Ṣawtiyyah. Kulliyyat al-Lughah al-ʿArabiyyah bi-Asyūṭ.
48. al-ʿAjjāj, R. (dūn tārīkh). Dīwān Ruʾbah ibn al-ʿAjjāj (taḥqīq: al-Burūsī, W). al-ṭabʿah1. Dār ibn Qutaybah.
49. al-ʿAkbarī, ʿ, Muḥibb al-Dīn, Abū al-Baqāʾ. (1995m). al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-al-Iʿrāb (taḥqīq: al-Nabhān, ʿ). al-ṭabʿah1. Dār al-Fikr.
50. al-Ghalāʾīnī, M. (1993m). Jāmiʿ al-Durūs al-ʿArabiyyah. al-ṭabʿah28. al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
51. al-Mubarrad, M. (1994m). al-Muqtaḍab (taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah). al-ṭabʿah1. Wizārat al-Awqāf.
52. al-Mubarrad, M. (1997m). al-Kāmil fī al-Lughah wa-al-Adab (taḥqīq: Ibrāhīm, M). al-ṭabʿah3. Dār al-Fikr al-ʿArabī.
53. Mukhtār ʿUmar, ʾ. (2003m). al-Baḥth al-Lughawī ʿind al-ʿArab. al-ṭabʿah8. ʿĀlam al-Kutub.
54. al-Murādī, Ḥ. (1992m). al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʿānī (taḥqīq: Qabāwah, F; Fāḍil, M). al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
55. al-Murādī, Ḥ. (2008m). Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat ibn Mālik (sharḥ wa-taḥqīq: Sulaymān, ʿ). al-ṭabʿah1. Dār al-Fikr al-ʿArabī.
56. al-Nasafī, ʿ. (1998m). Madārik al-Tanzīl wa-Ḥaqāʾiq al-Taʾwīl: Tafsīr al-Nasafī (taḥqīq: Badiwī, Y). al-ṭabʿah1. Dār al-Kalim al-Ṭayyib.
57. Naṣṣār, Ḥ. (1988m). al-Muʿjam al-ʿArabī: Nashʾatuh wa-Taṭawwuruh. Dār Miṣr li-al-Ṭibāʿah.
58. al-Naṣīḥ, Kh. (2000m). ibn Jinnī wa-Kitābu-h (Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb). al-ṭabʿah1. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
59. al-Hābiṭ, F. (dūn tārīkh). al-Maʿājim al-ʿArabiyyah wa-Mawḍūʿāt al-Alfāẓ. Muʾassasat al-Walāʾ li-al-Ṭibāʿah wa-al-Tawzīʿ.
60. al-Hilālī, Ḥ. (1995m). al-Dīwān (ishrāf: Najm, M). Dār Ṣādir.
61. al-Wāḥidī, ʿ. (2014m). Sharḥ Dīwān al-Mutanabbī (taḥqīq: al-Barqūqī, ʿ). Maktabat Nūr.
62. al-Warrāq, M. (1999m). ʿIlal al-Naḥw (taḥqīq: al-Dirwīsh, M). al-ṭabʿah1. Maktabat al-Rushd.
63. al-Waqqād, Kh. (2000m). Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn Tawḍīḥ fī al-Naḥw. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.